الأنباء
الاثنين 22 يونيو 2015

شدد على أهمية الالتزام بحل الدولتين ومبادرة السلام العربية

السيسي: مصر تنسق لإقامة دولة فلسطينية على حدود 67

الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مستقبلا وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بحضور نظيره المصري سامح شكري أمس الأول (أ.ف.ب)

القاهرة ـ وكالات: أكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، ان مصر تنسق مع مختلف الأطراف الدولية لدفع جهود السلام بما يضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، من أجل تحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني في السلام والأمن والاستقرار.

وقال خلال لقائه أمس الأول مع سامح شكري وزير الخارجية، حيث استعرض معه تطورات ومستجدات الأوضاع الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، إن القضية الفلسطينية ستظل تتمتع بمكانتها المتميزة في صدارة السياسة الخارجية المصرية.

وقال السفير علاء يوسف، المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية، إن وزير الخارجية استعرض نتائج أعمال اللجنة الوزارية العربية المعنية بمتابعة الملف الفلسطيني، والتي تضم في عضويتها وزراء خارجية مصر والأردن والمغرب وأمين عام جامعة الدول العربية، حيث عقدت اللجنة اجتماعا بحضور وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس، بهدف الاستماع إلى المقترحات الفرنسية بشأن تحريك جهود السلام من أجل تسوية القضية الفلسطينية.

وأضاف ان الرئيس المصري شدد على أهمية أن تتسم أي عملية قادمة بالجدية والالتزام، للتوصل إلى تسوية إقليمية شاملة ودائمة، وبما يتوافق مع حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

بموازاة ذلك، بدأ وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في القاهرة أمس الأول جولة شرق أوسطية استهلها بانتقاد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يحول دون استئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ويجعل حل الدولتين «مستحيلا».

فابيوس بدأ جولة شرق أوسطية بانتقاد «الاستيطان الإسرائيلي»

وتشمل الجولة الديبلوماسية المكثفة للوزير الفرنسي في الشرق الأوسط كلا من مصر والأردن والأراضي الفلسطينية وإسرائيل، وهي تهدف لعرض مبادرة فرنسية لاستئناف عملية السلام المجمدة منذ نحو عام.

وقال فابيوس «من المهم ان تستأنف المفاوضات وإلا لن يحصل تقدم»، وذلك في مؤتمر صحافي في قصر الاتحادية الرئاسي عقب مباحثات مع نظيره المصري سامح شكري والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي.

وأوضح فابيوس ان الفكرة الأساسية للمشروع الفرنسي «ليست ان نصنع السلام لكن ان ندفع هذه الأطراف نفسها لتصنع السلام».

وأضاف ان «ضمان أمن إسرائيل هو شيء مهم جدا ولكن ايضا الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، فلا سلام دون عدالة. وعندما يزداد الاستيطان يتراجع حل الدولتين».

وبهذه العبارة الأخيرة يخاطر الوزير الفرنسي بإثارة غضب الدولة العبرية التي تثور ثائرتها كلما انتقد أحد توسعها الاستيطاني في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

ويعتبر المجتمع الدولي كل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة مخالفة للقانون وعقبة رئيسية أمام استئناف مفاوضات السلام.

وأضاف فابيوس: «هذا ليس حجر العثرة الوحيد ولكن إذا أردنا حل الدولتين وهو الوحيد القابل للتطبيق، كما يعترف بذلك الطرفان فإن الاستيطان إذا ما تواصل يهدد بجعل هذا الحل مستحيل التطبيق على أرض الواقع».

وتابع الوزير الفرنسي «سأتكلم في هذا الموضوع مع الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) ورئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) وأسألهما كيف يريان مستقبل هذه المفاوضات».

وأوضح «ان لم نفعل شيئا فهناك خطر ان نستمر في المراوحة وأن نغرق في الأوحال، وحينها نواجه خطر ان تشتعل هذه المنطقة».

وبحسب ديبلوماسي فرنسي فإن الهدف الرئيسي من المبادرة الفرنسية هو الدفع باتجاه استئناف المفاوضات، و«نحن اليوم بعيدون عن ذلك»، مبديا أسفه لحالة «الجمود القاتل».

واقترح الوزير الفرنسي على جامعة الدول العربية «تشكيل لجنة دولية لدعم» المفاوضات تتضمن «الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والدول العربية».

وقال: «هذه المفاوضات بدأت قبل 40 عاما وهي لم تؤد الى اي نتيجة. بالتالي هناك ضرورة لتكييف وتغيير الأسلوب. الدول العربية لها الكثير مما تقترحه وتعطيه وكذلك الدول الأوروبية والمجتمع الدولي يمكن ان تقدم الكثير في إطار مواكبة هذه الأمور».

من جهته، اعتبر شكري ان «حل الدولتين لايزال هو الذي يبشر بالأمل لاستقرار المنطقة»، معربا عن «القلق حيال الوضع فيما يتعلق بعملية السلام» بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

الداخلية المصرية: جارٍ التنسيق لاسترداد مذيع «الجزيرة» أحمد منصور

القاهرة ـ الأناضول : قالت الداخلية المصرية إنها تنسق مع مكتب التعاون الدولي بوزارة العدل المصرية لإرسال ملف الاسترداد الخاص بالصحافي في قناة الجزيرة القطرية، أحمد منصور، إلى الشرطة الدولية (الإنتربول).

وقال مسؤول مركز الإعلام الأمني، بوزارة الداخلية المصرية، إن «إدارة الشرطة الجنائية الدولية والعربية، بقطاع مصلحة الأمن العام، سبق أن أصدرت نشرة تعميم للدول أعضاء منظمة الإنتربول لكل المحكوم عليهم، الهاربين في الخارج، والصادر ضدهم أحكام قضائية».

وأضاف المسؤول، في بيان أنه «تم أمس الاول التحفظ على المحكوم عليه الهارب أحمد السيد إمبابي منصور، بمطار برلين، لكونه مطلوبا للتنفيذ عليه في قضية محكوم عليه فيها بالسجن المشدد لمدة 15 سنة».

ولفت البيان إلى أن «قطاع مصلحة الأمن العام (إدارة الشرطة الجنائية الدولية والعربية) تنسق مع المستشار المحامي العام، رئيس مكتب التعاون الدولي لإرسال ملف الاسترداد الخاص بالمحكوم عليه الهارب».

وفي وقت سابق من يوم أمس الاول، قالت قناة «الجزيرة» القطرية، إن السلطات الألمانية أوقفت مقدم البرامج بها، «أحمد منصور»، في مطار برلين، بينما كان في طريق عودته للدوحة، بناء على مذكرة توقيف مصرية.

قال إنها لن ترى النور قبل سبتمبر المقبل

المالكي: الفلسطينيون يفضلون التوجّه إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال بدلاً من انتظار المبادرة الفرنسية

عواصم ـ وكالات: قال وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي ان المشروع الفرنسي المرتقب لاستئناف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لم يتبلور بعد، ولن يرى النور قبل سبتمبر المقبل.

وأوضح أن الفلسطينيين والعرب يفضلون التوجه لمجلس الأمن الدولي بمشروع قرار لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بدلا من انتظار الأفكار الفرنسية.

وأضاف المالكي في حديث لإذاعة صوت فلسطين امس معلقا حول لقاء اللجنة الوزارية العربية المكلفة بمتابعة تقديم طلب فلسطين لإنهاء الاحتلال في مجلس الأمن مع وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس بالقاهرة اول من امس بقوله «الأفكار الفرنسية لم تتبلور بعد، وهذا يأتي في ظل كسب مزيد من الوقت».

وأضاف«اعتقد أنه لن يكون هناك تحرك حقيقي على المستوى الفرنسي والأوروبي، حتى سبتمبر المقبل، لحين الانتهاء من الملف النووي الإيراني».

وذكر أن السلطة الفلسطينية والدول العربية، يفضلون التوجه إلى مجلس الأمن الدولي، بمشروع طلب إنهاء الاحتلال، على انتظار المشروع الفرنسي نهاية العام الحالي.

وقال المالكي «لدينا خيارنا كفلسطينيين وعرب، بالتوجه إلى مجلس الأمن دون الانتظار حتى سبتمبر المقبل، بسبب عدم وجود ضمانات كافية من أي جهة، بأنه سيكون هناك تحرك فوري بعد الانتهاء من الملف النووي الإيراني».

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد رحب الثلاثاء الماضي بالمشروع الفرنسي المرتقب في حال «تضمن رؤيتنا وكان فيه ما نقبله».

وأضاف عباس خلال ترؤسه اجتماع المجلس الثوري لحركة فتح «نريد أن يتضمن المشروع الفرنسي دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس، ولن نقبل بدولة يهودية».

وتوقفت مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي أواخر أبريل من العام الماضي، بعد استئناف دام 9 أشهر برعاية أميركية.

واستخدمت واشنطن، في 31 ديسمبر الماضي، حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع قرار عربي ينص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بنهاية عام 2017.

وكان وزير الخارجية سامح شكري قد ترأس اجتماع اللجنة الوزارية العربية المكلفة من قمة شرم الشيخ بالتحرك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بمشاركة وزراء خارجية الأردن والمغرب وفلسطين وأمين عام جامعة الدول العربية.

واستضافت اللجنة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لوران فابيوس خلال زيارته للقاهرة، امس الاول، حيث تم استعراض سبل استئناف عملية السلام وفقا للمرجعيات الدولية المتفق عليها، وأكدوا على الحاجة الملحّة لمعالجة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدواتين وتفعيل مبادرة السلام العربية بما يحقق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للعرب ولبّ النزاع في المنطقة.

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية، السفير بدر عبدالعاطي تعليقا على الاجتماع بأنه تم تناول سبل توفير الظروف الملائمة لاستئناف المفاوضات بين طرفي النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس أن الهدف من هذه المفاوضات يجب أن يكون التوصل إلى اتفاق نهائي ضمن إطار زمني معقول يضمن إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومتواصلة ومستقلة وقابلة للحياة اتساقا مع القرارات الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، كما شدد الوزراء خلال الاجتماع على أن هناك حاجة إلى وضع معايير واضحة وجدول زمني لعملية السلام، وأن يضطلع مجلس الأمن الدولي بدوره في هذا الشأن.

وأضاف أن الوزراء المجتمعين أعربوا خلال الاجتماع عن قلقهم البالغ حيال ازدياد صعوبة تنفيذ حل الدولتين على أرض الواقع نتيجة لاستمرار النشاط الاستيطاني بوجه خاص.

كما دعا وزراء الخارجية العرب إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو الالتزام بحل الدولتين والمساعدة في خلق بيئة مواتية لاستئناف المحادثات وفقا لمرجعيات عملية السلام واتفقوا على مواصلة بذل الجهد والتشاور والتنسيق فيما بينهم بشكل دوري.

ظريف يلتقي نظراءه الأوروبيين في لوكسمبورغ اليوم

واشنطن: لا اتفاق مع إيران دون حسم تفتيش المواقع العسكرية

عواصم ـ وكالات: قال وزير الطاقة الأميركي، ارنست مونيز، إنه «لن يكون هناك اتفاق مع إيران إن لم تحسم قضية التفتيش، وإن لم توافق طهران على خضوع جميع المواقع العسكرية والمنشآت النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك مقابلة العلماء النوويين».

وأكد مونيز خلال مقابلة مع شبكه «بي بي إس» الأميركية أن «قضية التفتيش تعد من مستلزمات الاتفاق وبدونها لن يكون هناك اتفاق»، مشددا على أن «واشنطن تدعو الى تفتيش المراكز العسكرية التي تعتبر مصدر شك لتثبت طهران نواياها السلمية في المفاوضات النووية».

وبحسب وزير الطاقة الأميركي، فإن «التوصل إلى اتفاق جيد يتطلب أن تغلق كل الطرق السرية بوجه طهران لتحقيق هذا الهدف».

وأكد مونيز أن على «إجماع الشركاء الدوليين مع الولايات المتحدة حول فرض عقوبات أكثر شدة ضد إيران إن لم تثبت سلمية برنامجها النووي».

وأضاف «الأسلوب الذي أنظر إليه أنا لهذا الاتفاق يعتبر بمنزلة فرصة لإثبات طهران حسن نواياها وسلمية برنامجها النووى لفترة طويلة من الزمن».

ومازال كبار المسؤولين الإيرانيين، وعلى رأسهم المرشد الأعلى، علي خامنئي، يرفضون خضوع طهران لتفتيش المواقع العسكرية، ومقابلة العلماء النوويين والمسؤولين العسكريين الإيرانيين، الأمر الذي يعرقل التوصل إلى اتفاق نهائي في الموعد المقرر بحلول نهاية يونيو الجاري.

جاء ذلك، فيما سيجري وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، محادثات في لوكسمبورغ، اليوم، مع منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فدريكا موغريني، ووزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث في مجموعة «5+1»، وهي: بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

وبحسب وكالة أنباء «فارس» فإن «محادثات ظريف مع موغريني ووزراء خارجية الدول الأوروبية الثلاث، تأتي في إطار المشاورات الجارية بين إيران ومجموعة «5+1» للوصول إلى الاتفاق النووي الشامل».

وكان ظريف، قد قال إن المفاوضات قد تستمر بضعة أيام بعد انتهاء المهلة المحددة للتوصل إلى الاتفاق النووي النهائي.

وأعرب في مقابلة مع صحيفة «دنياي اقتصاد» الايرانية، عن اعتقاده بأنه كان من الأفضل الاستمرار في المفاوضات في كل المراحل لحين الوصول إلى نتيجة من دون تحديد مهلة محددة تخلصا من الضغط النفسي الذي يولده تحديد مثل هذه المهلة.

وأكد ظريف أن «إيران تابعت في المفاوضات النووية مع مجموعة «5+1» أسلوب التفاهم المنطقي والمعقول»، لافتا إلى «الوصول إلى نقطة تتوافر فيها إمكانية تحقيق الحل رغم الضغط الكبير».

وحول قضية الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج النووي الإيراني، قال ظريف إن «هذه الاتهامات لا أساس لها، وإن البرنامج النووي الإيراني سلمي تماما، لكننا قلنا في الوقت ذاته أيضا إننا مستعدون للرد على الأسئلة في إطار المعايير الدولية والملاحظات الأمنية وحفظ الأسرار الوطنية، وأعتقد أنه لو دخل الطرف الآخر إلى القضية بواقعية فإن العبور منها لن يكون صعبا».

وأضاف «أنه لم يكن للبرنامج النووي الإيراني أي أبعاد عسكرية أبدا، لذا فإننا نواصل التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسنستمر في هذا التعاون لتبديد أي شكوك قد تكون ظهرت بسبب معلومات خاطئة أعطيت لهم».

وأكد ظريف أن «الاتفاق في متناول اليد بالتأكيد شريطة أن يتعامل الطرف الآخر بواقعية، وألا يطرح مطالب مبالغا بها».

الاستخبارات البريطانية تنضم إلى جهود مواجهة تدفق المهاجرين

لندن ـ أ.ش.أ: شكل فريق خاص من خبراء الاتصالات ومحللي الاستخبارات في جهاز الاتصالات الحكومي التابع للاستخبارات البريطانية شبكة مع وكالات أوروبية لتحديد مجموعات الجريمة المنظمة التي تهرب المهاجرين إلى السواحل الليبية، وتحديد الطرق والأساليب التي يستخدمها المهربون والتوصل لمصادر تمويلهم.

ونقلت صحيفة «ذي صانداي اكسبريس» عن مصدر حكومي قوله «إن الاستخبارات ستشكل أساس «المرحلة الثانية» للعمل في أعالي البحار والسواحل الليبية والتي ستشهد اعتراض السفن أو حتى تدميرها، على الرغم من أنه يجب الاتفاق مع أوروبا أولا قبل حدوث ذلك».

ويحضر وزير الخارجية، فيليب هاموند، اجتماعا خاصا في بروكسل اليوم، لمناقشة المرحلة المقبلة من استجابة الاتحاد الأوروبي للأزمة، والتي شهدت بالفعل وصول 100 ألف مهاجر أفريقي وسوري إلى أوروبا منذ شهر يناير الماضي.

ويأتي انضمام عملاء الاستخبارات البريطانية إلى جهود مواجهة تدفق المهاجرين وتتبع المهربين، مع زيادة ضغط رئيس الوزراء ديفيد كاميرون على أوروبا للعمل على حل هذه الأزمة، التي وصفتها وزيرة الداخلية تيريزا ماي بأنها وصلت الحدود البريطانية.

وبينما تركز بريطانيا على ملاحقة عصابات التهريب، أوضحت رئاسة الوزراء أن مشاركتها في عمليات الإنقاذ البحري قد انتهت.

وأكدت الحكومة، امس الاول، أنه سيتم استبدال السفينة الحربية «بولوارك» التي تتبع البحرية الملكية بسفينة استطلاع «انتربرايز» الصغيرة التي لا تتسع إلا لخمسين شخصا، بجانب مروحية طراز «ميرلين».

الصومال: حركة الشباب استهدفت قاعدة للمخابرات في مقديشو

مقديشو ـ أ.ف.ب ـ رويترز: شن مسلحون من حركة الشباب الصومالية هجوما انتحاريا ضخما على قاعدة للاستخبارات العسكرية في مقديشو، امس، حيث فجروا سيارة مفخخة قبل ان يقتحموا القاعدة، على ما أفاد مسؤولون أمنيون أكدوا انه تم صد الهجوم.

وأعلنت وزارة الداخلية الصومالية ان ثلاثة من المهاجمين قتلوا مؤكدة عدم تسجيل أي خسائر في صفوف قوات الأمن.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية الصومالية محمد يوسف ان «أجهزة الأمن أحبطت هجوم إرهابيين يائسين»، مضيفا ان «أحدهم فجر نفسه وقتل الاثنان الآخران بالرصاص وكانوا يحاولون اقتحام المباني لكنه تم وقفهم قبل ان يحققوا هدفهم وليس هناك أي خسائر في صفوفنا». وعرضت الوزارة جثث المتشددين التي حملت آثار أعيرة نارية أمام وسائل الإعلام عقب الهجوم الذي بدأ بعد فجر أمس مباشرة واستمر لنحو ساعة.

وأعلنت الوكالة الوطنية للاستخبارات والأمن في بيان مقتضب إحباط الهجوم.

وجاء في البيان ان «قواتنا صدت الهجوم بنجاح ولم يتمكن احد من الدخول الى مبانينا ولا الى قواعدنا». وفي المقابل، قال متحدث باسم حركة الشباب إن مقاتلي الحركة قتلوا اكثر من 10 من مسؤولي المخابرات، بحسب رويترز.

وأوضح الشيخ عبدالعزيز أبو مصعب المتحدث باسم العمليات العسكرية لـ «الشباب» إن الحركة فقدت ثلاثة من مقاتليها.

وأضاف «استشهدوا في العملية. قتلنا أكثر من عشرة من مسؤولي المخابرات معظمهم ضباط».

وسمع شهود كانوا خارج القاعدة انفجارا قويا تلاه إطلاق نار كثيف.

وقال عبدالله ياري احد سكان منطقة قريبة من القاعدة لوكالة فرانس برس «وقع انفجار شديد وفي الثواني التالية اندلع إطلاق نار كثيفا. لم يكن بوسعنا الخروج من المنزل بسبب اطلاق النار».

إصابة فلسطيني بعد طعنه شرطيا إسرائيليا في القدس

عواصم ـ وكالات: أصيب شاب فلسطيني امس برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد أن طعن شرطيا بالقرب من البلدة القديمة في القدس، بينما تمكن الشرطي ذاته من إطلاق النار على الشاب الفلسطيني.

وقالت المتحدثة باسم الشرطة الإسرائيلية لوبا سمري ان الشاب يبلغ من العمر 18 عاما وهو من الضفة الغربية، مضيفة انه «يشتبه في انها عملية إرهابية».

وأوضحت سمري في بيان امس ان «شابا فلسطينيا في الثامنة عشرة من العمر من سكان الضفة الغربية اقدم على طعن مجند من حرس الحدود بعنقه بواسطة سكين»، مشيرة الى انه تم نقل الشرطي الاسرائيلي الى المستشفى.

وأضافت «تمكن المجند من إطلاق النار على الإرهابي مما أدى الى إصابته إصابة حرجة».

وتأتي عملية الطعن بعد يومين من إطلاق فلسطيني النار على إسرائيليين اثنين قرب مستوطنة في الضفة الغربية، مما أدى الى مقتل احدهما وإصابة الآخر بجروح.

من جهة أخرى، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شابين فلسطينيين خلال اقتحام قرية العيسوية وسط مدينة القدس.

وقال رئيس لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين أمجد أبو عصب، في تصريح صحافي إن قوات الاحتلال اقتحمت القرية فجرا، وداهمت منزل الشابين عطا عبيد (21 عاما) وأدهم محيسن (21 عاما) واعتقلتهما.

وأفاد شهود عيان بأن مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال في حي المدارس بالعيسوية بعد اقتحامهم للبلدة.